

نيل ما يعتبر فيه المعنى يقول الخبير مر في فصل البيع بالوفا نقل
 عن قن ان العبرة في التصرفات للمعاصد والمعاني لا للفظاظ
 والبيان فان الحوالة بشرط ان لا يبرأ الاصيل كغالة والكنانة
 بشرط البراة حوالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود
 نسبه المهر النكاح والاستبضاع الفاسد ان اضرب في الاجل
 سلم ونظايرة كثير انتهى اشباه الاعتبار للمعنى لا للفظاظ
 صرحوا به في مواضع فقالوا الكفالة بشرط مبراة الاصيل حوالة
 والحوالة بشرط عدم مبراة المحل كغالة ولو قال بعتك اب
 بنت او ان يثا اب او زيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان
 بيعا بخيار للمعنى والابطل التعليق وهو لا يحتك ولو وهب
 الدين لمن عليه كان ابراً فلا يتوقف على القبول على الصحيح
 ولو قال اعتق عبدك عنى بالف كان بيعا للمعنى لكنه ضئ
 اقتضا فلا يراعى شروط بل شروط المتعني فلا بد ان
 يكون الامراهلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورطل من حرم
 ولو راجعها بلفظ النكاح صح للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صح ايضا ولو قال لغتني ان اريت الي الغا فانت حر كانت
 اذ ناله بالتجارة وتعلق بعتقه بالاداء نظر الى المعنى لا كتابة
 فاسدة ولو وقف على قوم لا يحصون كبنى بتميم صح نظرا
 الى المعنى وهو بيان الجهة كالغفرا لا للفظ ليكون تمليك
 مجهول وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت
 وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل ولفظ الاعطاء والاشراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وينعقد بلفظ الهبة
 والتملك ولفظ الصلح عن الشايع ولفظ العارية وينعقد
 النكاح بما يدل على ملك العين للمحل كبيع وسرا وهبة
 وتملك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لغتني

بعت

بعت نفسك منك بعت كان اعتاقا على مال نظرا الى المعنى
 ولو شرط رب المال للضارب كل الرخ كان المال قرضا
 ولو شرط رب المال كان جفا عنه ويقع الطلاق بالفاظ
 العتق ولو صلح على الف علي نصف قالوا ان اسقاط للباقي
 فقتضاه عدم اشتراط القبول كالاسرا وكونه عند صلح يقتضي
 القبول لان الصلح ركنه الايجاب والعتق ولو وهب المشتري
 المبيع من البيع قبل قبضه فقبل كانت اقالة ما يعتبر فيه
 اللفظ يقول الخبير وقد مر في فصل البيع بالوفا نقل عن قن
 ان العبرة للمعنى في المعنى في المعروض فان من تزوج
 امرأة ومن نيتها ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد انتهى
 اشباه خرج عن قولهم العبرة للمعنى لا للمعروض سايل وهو
 انه لا ينعقد البيع بالهبة بلا نية ولا العارية بالاجارة سلا
 اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ
 الطلاق وان يزوج ما يعتبر فيه للاجرا اي اللفظ والمعنى جميعا
 اشباه والطلاق والعتاق يراعى فيهما الالفاظ لا المعنى
 فغنى فلو قال لغتني ان اريت الى كذا في كيس ابيض فادها
 اليه في كيس اخضر لم يعتق ولو وطئه بطلقة زوجته منجرا
 فلعنه على كمين لم يتطلق وفي الهبة بشرط العوض نظرا
 الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى
 فكانت بيعا انتهى فثبت احكام من المنارات ووضوب
 اشعة احكام الوطئ وفي الاشباه وكل حكم تعلق بالوطن
 لا يعتبر فيه الاشرال كونه تبعا اذ احرم الوطئ حرمت دواعيه
 الا في الحيض والنفاس والصوم لمن يامن على نفسه فحرم
 في الاعتكاف والاعرام مطلقا وفي الظهار والاسبغ الذي
 يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقا النكاح الحيض والنفاس

100